

— ١٧٢ —

وهذا يعنى : أننى أفقد حقى فى الإدارة ، فى قياىى مقام الله ، كلما لم يعد يربطنى بالله هذا الخير أو هذه الثروة ، وكلما لم تمد تربطنى به الجماعة .
فكم بالأحرى إذا أقامت الثروة بوجودها — حاجزاً بين الله وبينى مغلقة إياى بأناىة على نفسى .

أو إذا كانت بحرمان الآخرين منها ، تضع سداً بينهم وبين الله مثيرة غريزة البقاء عندهم ، طاوية إياهم على أنفسهم فيما دون المستوى الإنسانى .
إن الخليقة فى المناخ الدينى معطاة لهفء الإنسان كى تصبح الإنسانية أكثر مجتمعيه ، فلا تتحجر فى الفردية .
وكى تتأله — لا أن تنصرف عن التسامى .

* * *

على أساس العلاقة بين الإنسان والمجتمع والله ، تتحدد القوانين الإيجابية التى توزع حقوق إدارة الملك ، وتحكم فى المنازعات الحقوقية .
هذه القوانين الإيجابية تستوحى قاعدتها المنزله متكيفة وظروف التاريخ —
ولكنها لا تعترف فى أى حال : —
بحق مطلق فى الملك .

ولا بحق لا محدود فى إدارة الملك ينفصل عن الغاية الجماعية له .
وهذا يعنى : الاعتراف للمجموع بحق مراقبة الإدارة الخاصة عندما تهمل هذه الإدارة الغاية الجماعية .

وهذا يعنى أيضاً : حق اللجوء إلى العنف كى نعيد إلى التداول ، وإلى الخدمة العامة ، روة يملكها فرد على حساب الجماعة .

* * *

تلك هى المبادئ التى ينبى أن نعتمد عليها فى إعادة توزيع الثروات فى دولة الصالح العام .